مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 10 العدد: 02 السنة 2021 ص 523 - 536

تاريخ الإرسال: 2021/05/01 تاريخ القبول: 2021/05/21

المنهج التاريخي وأهميته في البحث العلمي في ميدان الدراسات القانونية

The historical method and its importance in scientific research in the field of legal studies

لوني نصيرة*[1]، عثماني علي[2]

[1]كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، (الجزائر)

louninacera@gmail.com

[2]معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي آفلو، الأغواط، (الجزائر)،

otmani.ali1@gmail.com

الملخص:

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تبيان ان المنهج التاريخي يستعمل الوثائق والمعلومات التاريخية، وذلك بقصد الاستفادة من تجارب الماضي وأخذ دروس وعبر من تلك التجارب.

كما يدرس الظاهرة القديمة من خلال الرجوع إلى أصلها فيصفها ويسجل تطوراتها ويحلل ويفسر هذه التطورات استنادا الى المنهج العلمي في البحث الذي يربط النتائج بأسبابها.

الكلمات المفتاحية: المنهج، التاريخ، البحث العلمي، العلوم القانونية.

Abstract:

Through this study, we seek to demonstrate that the historical method uses historical documents and information in order to take benefit from the past experiences and taking lessons from those experiences.

It also studies the ancient phenomenon by going back to its origins, describing it, recording its developments, analyzing and explaining these developments based on the scientific method in research that links the results to their causes.

Keywords: Method, History , Scientific research, Legal sciences.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تتميّز الظواهر الاجتماعية بعدم الاستقرار، فهي دائمة الحركة والتغيير من زمان إلى زمان ومن مكان لآخر، بحيث يصعب دراستها باستعمال المناهج الأخرى على غرار المنهج التجريبي، المنهج الاستدلالي، ..الخ.

لقد عرف ابن خلدون المنهج التاريخي على انه " اخبار السابقين و الدول و الايام، و في محتواه التحقيق ، والتعليل و التعرف على كيفيات و مسببات التي ترتبط بالوقائع".

كما ان المنهج التاريخي هو منهج تعول عليه العلوم التي تدرس الماضي بسجلاته ووثائقه، و يعتمد على الجمع و الانتقاء و تصنيف و تأويل الوقائع، و من ثم كان العمل الأول للمؤرخ هو الاهتداء الى الواقعة التي اختفت في الماضي و التثبت منها[1].

اذ يعرف المنهج التاريخي في البحث العلمي على انه الطريقة أو الاسلوب المستخدم في بلوغ المعارف والحقائق، وذلك عن طريق مطالعة المعلومات أو البيانات التي دونت في الفترات الماضية، ومن هذا المنطلق نجد ان هذا المنهج التاريخي في البحث العلمي وجد منذ القدم[2].

وباعتبار القانون ظاهرة اجتماعية حأول الباحثون دراستها باستعمال مناهج البحث منها المنهج التاريخي، وذلك للوصول إلى الحقيقة التاريخية وعليه يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

هل يعتبر المنهج التاريخي منهجا علميا يمكن الاعتماد عليه للوصول إلى الحقيقة العلمية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم البحث الى مبحثين، حيث نتنأول في المبحث الأول الاطار المفاهيمي للمنهج التاريخي، وتطرقنا الى تطبيقاته في العلوم القانونية والإدارية كمبحث ثان.

2. الاطار المفاهيمي للمنهج التاريخي

عرف المنهج التاريخي عدة تعريفات عامة و خاصة، منها تعريف عام بانه "الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة، والتنبؤ بما سيكون عليه في المستقبل[3] ، أما الخطوات أو المراحل التي

يجب ان يتبعها الباحث العلمي فتتلخص باختيار موضوع البحث، و الخطوة الثانية ترتبط بجمع المعلومات من المصادر الأولية أو الثانوية الداخلية و الخارجية على حد سواء .

2.1. تعريف المنهج التاريخي

حيث سنتطرق إلى التعريف اللّغوي للمنهج التاريخي والتعريف الاصطلاحي للمنهج التاريخي.

1.1.2. التعريف اللّغوي

التاريخ لغة من فعل أرَّخ، تأرّخ، تسجيل حادثة ما في مكان وزمان ما، والتاريخ كما ورد على لسان العرب هو "تعريف الوقت"، وبما أنه (الوقت) إذا فهو المحتوي على الزمان والماضي والحاضر والمستقبل، أي أنه الوقت الذي تستغرقه التجارب والظّواهر والقضايا والحياة بشكل عام[4]، والمنهج هي الطريقة أو الوسيلة.

التاريخ بصورة عامة هو بحث واستقصاء الماضي ، أو هو سجل الخبرات الماضية ، و المنهج التاريخي هو الذي يوظف التاريخ لمصلحة البحث العلمي لواقع الظواهر المعاصرة، ذلك ان حاضر الظاهرة لا ينفصل عن ماضيها بل هو امتداد له[5]

2.1.2.التعريف الاصطلاحي

ومن تعاريف المنهج التاريخي أنه: الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون[6].

عرفه حسين نزار بانه مجموعة الطوائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ للوصول الى الحقيقة التاريخية ،واعادة بناء الماضي بكل وقائعه وزواياه .

كما عرفه فرحاتي بأنه وضع الاحداث والوقائع التي حدثت في الماضي القريب أو البعيد موضوع الفحص والتقصي العلمي ، قصد فهمها وتفسيرها والوقوف على اسبابها وأثارها على حياة المجتمع والإفراد ، أو التأكد منها، أو نفيها أو تعديلها و اعادة بنائها[7]

إن أهمية دراسة الواقع والأحداث والحقائق التاريخية لما لها من مزايا جمة في فهم ماضي الأفكار والحقائق والظّواهر والأحداث والمؤسّسات والنّظم، في محاولة لفهم حاضرها والتنبؤ بأحكام وأحوال مستقبلها على ضوء دراسة تاريخ ماضيها.

2.2.مراحل المنهج التاريخي

يتألّف المنهج التاريخي من عناصر و مراحل متكاملة و مترابطة في تكوين بناء المنهج التاريخي ومضمونه وهي:

1.2.2.تحديد المشكلة العلمية التاريخية

وذلك بتحديد الموضوع أو الفكرة العلمية التاريخية التي تحوم حولها التساؤلات والاستفسارات العلمية التاريخية، الأمر الذي يؤدي إلى تحريك عملية البحث العلمي التاريخي لاستخراج فرضيات علمية تكون الإجابة العلمية الصحيحة والثابتة لهذه التساؤلات والاستفسارات التاريخية[8].

فالمشكلة التاريخية هي التي تحرّك البحث العلمي من أجل الوصول إلى فرضيات ونظريات وقوانين تفسّر وتكشف الحقيقة العلمية التاريخية.

ومن أجل نجاح البحث يجب أن تكون المشكلة التاريخية واضحة و دقيقة ولتحديد المشكلة التاريخية يشترط ما يلي:

يجب أن تكون المشكلة التاريخية بين متحوّلين أو أكثر.

- صياغة عناصر المشكلة صياغة واضحة وكاملة لكافة عناصرها[9].
- يجب أن تكون عملية تحديد المشكلة وصياغتها، بطريقة جيّدة وملائمة للاستخدام
- البحث العلمي التجريبي

2.2.2. جمع وحصر الوثائق التاريخية ونقدها

جمع المادة العلمية التاريخية يعني على الباحث العودة الى الكتب التاريخية التي تناولت مشكلة بحثه وعليه البحث في المصادر والمراجع بشكل دقيق لجمع المعلومات المطلوبة حول بحثه.

أما نقد مصادر البيانات فتتطلب جمعها من قبل الباحث و فحصها فحصا دقيقا للتأكد من مناسبتها للبحث الذي يقوم به الباحث، كما عليه نقدها خارجيا من خلال معرفة سيرة الكاتب ان كان موضوعيا أو انجاز لطرف ما[10]

بعد عملية تحديد المشكلة العلمية وصياغتها، تأتي مرحلة جمع كافة الحقائق والوقائع المتعلّقة بهذه المشكلة، وذلك عن طريق حصر وجمع كافة الوثائق والمصادر والآثار والتسجيلات المتّصلة بعناصر وأجزاء المشكلة وتحليل هذه الوثائق والمصادر بطريقة علمية سليمة لتأكّد من هويّتها وصحّتها وصدق وسلامة مضمونها[11].

ونظرا لحيوية وخطورة وأهمية الدور الذي تقوم به الوثائق والمصادر التاريخية في تكوين المنهج التاريخي وفي القيام بعملية البحث عن الحقيقة التاريخية، حيث أن الوثائق التاريخية هي جوهر المنهج التاريخي، لذلك يطلق البعض على المنهج التاريخي اسم "منهج الوثائق" أو البحث الوثائق".

فهناك مصادر يعتمد عليها الباحث للوصول إلى الحقيقة العلمية التاريخية، فقد تكون أولية أو ثانوية[12].

أولا: المصادر الأولية

هي المصادر الاصلية للحدث أو الظاهرة و تشمل هذه المصادر كلا من الآثار والوثائق، أما الآثار فهي بقايا حضارة ماضية أو أحداث وقعت في الماضي، فالأهرامات مصدر هام من مصادر فهمنا للحضارة المصرية القديمة، أما الوثائق فهي سجلّات لأحداث أو وقائع ماضية قد تكون مكتوبة أو مصورة أو شفهية.

أما التسجيل الكتابي فيشمل المخطوطات والرسائل والمذكرات والأمثال والحكم المتناقلة بين الناس، وعبارات التحية والمجاملة التي تشكّل بدورها مصدرا للتّعرف على طابع الحياة الاجتماعية والثقافية فيا المجتمع[13].

ثانيا: المصادر الثانوية

وهي التي يتم اللجوء اليها عند تعذر توفر المصادر الاصلية أو الأولوية، فهي معلومات غير مباشرة وتتمثل في كل ما نقل أو كتب عن المصادر الأولية وهي تعطينا فكرة عن الظّروف التي أدّت إلى اندثار المصادر الأولية، فإذا لم تكن الأهرامات قائمة، يستطيع دارس التاريخ المصري القديم أن يستدل على وجودها وأن يعرف وظائفها من خلال الكتابات التي ظهرت حولها، فالمصادر الأولية تتمثّل في الشّهود

العيان أو في الوثائق والسّجلات التي تسجّل للحدث التاريخي، أو في المخلفات والآثار والصّور الباقية منه[14].

وبعد جمع المصادر المتعلقة بالمشكلة التاريخية يبدأ الباحث التاريخي في نقدها وتحليلها تحليلا علميا دقيقا عن طريق استخدام كافة أنواع الاستدلالات والتجريب، للتّأكّد من مدى أصالة وهويّة ومعنى وصدق هذه الوثائق التاريخية فيما تحمله من أدلّة تاريخية للحقيقة التاريخية للموضوع أو المشكل محل الدّراسة والبحث التاريخي.

وقد يكون هذا النّقد إما داخلي أو خارجي.

1- النّقد الخارجي للوثائق التاريخية

يستهدف هذا النّقد التّعرّف على أصالة وأصل الوثيقة التاريخية، والتّأكد من مدى صحّتها، وكذا ترميم وتصحيح أصل الوثيقة التاريخية إذا ما طرأت عليها تطوّرات وتغييرات في حالتها، وإعادتها إلى أولى حالتها ووضعها الأصلي[15].

بمعنى اخر يتعلق النقد الخارجي بالتأكد من صحة الوثيقة و علاقتهما فعلا بعصر من العصور التي صدرت فيها من خلال الدراسة الزمانية والمكانية انطلاقا من نوع الخط واللغة المستعملة في الكتابة وشخصية مؤلفها وربط زمن صدور الوثيقة بحياة شخصية هدا المؤلف[16]

2- النّقد الداخلي للوثائق التاريخية

وتتم عملية النّقد الداخلي لوثائق التاريخية عن طريق تحليل وتفسير النّص التاريخي والمادة التاريخية، وهو ما يعرف بالنّقد الداخلي الإيجابي، وبواسطة إثبات مدى أمانة وصدق المؤلّف ودقّة معلوماته، وهو ما يعرف بالنّقد الداخلي السّلبي[17].

3.2.2.عملية التركيب والتّفسير

بعد جمع وحصر الوثائق التاريخية، يكون الباحث التاريخي قد تحصّل على المعلومات والحقائق التاريخية اليقينية المبعثرة والمتفرّقة.

فتأتي عملية التّركيب والتّفسير التاريخي، حتى تتم وتنجز عملية التاريخ الحقيقي، وتكشف وتفسّر الحقيقة التاريخية في صورة نظرية أو قانون ثابت وعام يكشف ويفسّر

الحقيقة العلمية التاريخية حول حدث أو واقعة من الوقائع التاريخية، مثل تاريخ بلد معيّن أو تاريخ شعب أو ثورة من الثّورات أو سيرة رجل من الرّجال[18].

فالتركيب والتفسير التاريخي للوقائع والحوادث التاريخية هي تنظيم الحقائق التاريخية الجزئية المتناثرة والمتفرّقة وبنائها في صورة أو فكرة متكاملة، وتتم عملية ملء الفراغات والتغييرات عن طريق المحاكمة، التي قد تكون المحاكمة التركيبية محاكمة إيجابية عن طريق استنتاج واستنباط حقيقة تاريخية لم تذكرها الوثائق التاريخية باستعمال منهج الاستدلال.

وعملية ربط الحقائق العلمية التاريخية بواسطة علاقات حتمية وسببية قائمة بينهما أي عملية التسبيب والتعليل التاريخي، وهي عملية البحث عن الأسباب التاريخية والتعليلات المختلفة عن الظّواهر الاجتماعية[19].

4.2.2.استخلاص النتائج وكتابة تقرير البحث

وبانتهاء المؤرّخ من جمع معلوماته ونقدها وفحصها وتحليلها ومن صياغة الفروض المختلفة لتفسير الحوادث التاريخية التي يدرسها واختبار كل فرض من الفروض التي قدّمها فإن عليه أن ينتقل إلى المرحلة النهائية والأخيرة من بحثه وهي مرحلة استخلاص النتائج وكتابة تقرير بحثه الذي يلخص فيه الحقائق والنتائج التي توصل إليها في أسلوب علمي بعيد عن المبالغات والمحسّنات البديعية المبالغ فيها[20].

اي هي عملية الركيب و استخلاص الاستبصارات أو التعميميات أو القوانين، و التي تكون الركن الرئيس و الهدف الاساس عند كتابة تقرير البحث[21].

3. تطبيقات المنهج التاريخي في ميدان الدراسات القانونية

تستعين العلوم القانونية بمختلف فروعها بالمنهج التاريخي، فاذا درسنا اصل القانون أو تطور حركة التشريع فلابد منا الرجوع الى الحضارات القديمة، و كمثال على ذلك الحضارة البابيلية، فقد عرفت هذه الاخيرة ما يسمى بقانون حمورابي، وفي الحضارة الرومانية هناك الالواح الاثني عشر لجوستينيال، وبذلك فعند دراستنا للنظم القانونية السابقة لابد علينا استخدام المنهج التاريخي[22].

ان الهدف من البحوث التاريخية هو ايجاد التفسيرات و تعميمات حصلت في الماضي من اجل فهم الحاضر و توظيفها للمستقبل، حيث ان البحث التاريخي هو دراسة الحوادث و السجلات و المعلومات التي حصلت في الماضي و هذه الدراسة وصفية في طبيعتها، و تعتمد على المنطق و التحليل و تسجيل البيانات و على الادلة غير المباشرة بدلا من الملاحظة المباشرة[23]

1.3. تطبيقات المنهج التاريخي في مجال القانون و اهميته

1.1.3 تطبيقات المنهج التاريخي في مجال القانون

يقوم المنهج التاريخي بدور كبير لإثبات واكتساب الحقائق العلمية التاريخية القانونية والإدارية بطريقة علمية موضوعية ودقيقة[24]، وذلك عن طريق تأصيل وإثبات وتأكيد هوية الوثائق القانونية التاريخية وتقسيمها وتحليلها تاريخيا واستخراج الحقائق والنظريات العلمية حول حقيقة تاريخية.

إن معظم الأفكار والظّواهر، والنّظريات القانونية ترجع في جذورها وأصولها التاريخية إلى أبعاد وأعماق التاريخ البعيد[25].

إن معرفة قواعد وأحكام وأصول النّظم القانونية والإدارية الحالية تقتضي معرفة أصولها وجذورها التاريخية الماضية، وهذا لا يتحقّق إلّا باستخدام المنهج التاريخي، وبواسطته يمكن معرفة جذور ومبادئ وأحكام نظرية الالتزام، في ماضي الحضارات الإنسانية المختلفة وأحكام و نظريات العقود والمسؤولية، والبطلان، الرقابة الإدارية والوظيفة العامة ...الخ[26].

2.1.3 اهمية المنهج التاريخي في البحث العلمي

للمنهج التاريخي اهمية كبيرة في اعداد البحث العلمي ، و تكمن اهميته في العديد من النقاط اهمها:

1- يمكن للباحث ان يقوم باسقاط الحوادث التي تحصل في الحاضر على الماضي، و من خلالها سيكون قادرا على استشراف المستقبل ، و توقع عدد من الامور و التي من الممكن ان تحدث.

2- يساهم المنهج التاريخي بالتأكيد على اهمية عدد ما من التفاعلات و التي حدثت في الزمان الماضي، و مدى تأثيرها على الاحداث التاريخية و مجرى التاريخ.

3- لقد تم في الفترة الاخير تطوير وسائل البحث و بالتالي اصبح من الممكن تقديم معلومات جديدة لم تتم دراستها في الزمن الماضي[27].

2.3. تقييم المنهج التاريخي

سنبيّن في هذا المطلب مزايا المنهج التاريخي وعيوبه.

1.2.3 . مزايا المنهج التاريخي

فالمنهج التاريخي يمكننا من التّتبع الزّمني والموضوعي باعتبار الزمن الحاضر نقطة انطلاق للبحث في الموضوع الحاضر أو السابق، من خلال استقصاء المعلومات والبيانات ومراعاة المتغيّرات التي أثّرت على الموضوع سلبيا أو إيجابيا والتّعرّف على مسبّباتها، وآثارها الرئيسية والجانبية[28].

حيث تمكّن الباحث من فهم الأحداث والظّروف الخاصة بكل حالة وخصوصياتها التي تمتاز بها عن غيرها من الحالات، ويعدّ التحليل العلمي والتفسير العلمي هما الممكنان من كشف الحق وإظهارها لحيّز المعرفة الوافية.

ويقوم المنهج التاريخي بدور كبير في إثبات الحقائق التاريخية بطريقة علمية، وذلك عن طريق التأكّد من هوية الوثائق القانونية وتقييمها وتحليلها واستخراج الحقائق العلمية المراد معرفتها، فاستعمال المنهج التاريخي شيء حتمي لكون أن الأفكار والظّواهر القانونية ترجع في جذورها إلى الماضي البعيد، حيث لا يمكننا معرفة أحكام وأصول النّظم القانونية والإدارية الحالية إلا عن طريق معرفة جذورها التاريخية في الماضي البعيد، ولا يمكن التوصل إليها إلا باستخدام المنهج التاريخي[29].

2.2.3 .عيوب المنهج التاريخي

من ابرز عيوب المنهج التاريخي انه لا يقدم صورة كاملة للظاهرة المراد دراستها، بالإضافة الى احتمال تعرض المصادر التاريخية للتزوير و الضياع، و عدم القدرة على اخضاع البيانات التاريخية للتجريب، كما يصبع تعميم النتائج لأن الاحداث من الصعب ان تتكرر بتفاصيلها الدقيقة مرة اخرى.

يعتقد بعض الباحثين أن الدراسات التاريخية التي تستخدم المنهج التاريخي في البحث ليست دراسات علمية وذلك لعدم خضوعها للتجريب وعدم القدرة على ضبط العوامل المؤثرة أو تثبيتها أو عزلها، بالإضافة إلى أن المعرفة التاريخية معرفة جزئية بسبب مصادرها وكذا تعرّضها للتّلف والتّزوير، بالإضافة إلى صعوبة إثبات الفرضيات بسبب استحالة إخضاع المادة التاريخية للتجريب، وارتباط الظاهرة التاريخية بظروف زمنية حيث يصعب تكرارها بنفس الدرجة من الدّقة[30].

عدم القدرة على تقييم البيانات التاريخية و تجريبها، كما ان هناك امكانية لوجود معلومات خاطئة، مع وجود صعوبة فب التنبؤ و التعميم في بعض نوعيات الابحاث.

4.خاتمة

في الأخير توصنا الى جملة من النتائج عن المنهج التاريخي واهميته في العلوم القانونية أهمها نذكرها على النحو الآتي:

- يعتبر المنهج التاريخي اضافة فعلية نظرا لاستخدامه في الابحاث العلمية ذات الطابع القانوني والإداري
- كما يستلزم على الباحث في العلوم القانونية فهم المنهج التاريخي الذي يتيح له فهم الاحداث أو الوقائع التاريخية السابقة بهدف فهم اصولها من الناحية القانونية والادارية.

ورغم الانتقادات الموجهة للمنهج التاريخي، إلا أنه لديه مكانة هامة بالمقارنة مع مناهج البحث العلمي، حيث يعتبر المنهج التاريخي منهجا علميا في حد ذاته، فهو يهتم بدراسة الظّواهر الماضية خاصة القانونية منها.

ويضحى المنهج التاريخي بحصة الأسد من خلال اختياره في أغلب البحوث العلمية وذلك لما له من أهمية في التعرف على الماضي، وكيفية نشأة الظاهرة وتطورها عبر التاريخ مما يجعل الحلول ممكنة أما الباحث ويسهل عليه تطبيق الحلول بطريقة علمية وموضوعية.

وعليه فان المنهج التاريخي له دور كبير في الكشف عن الحوادث التاريخية و التأكد من صحتها، و بالتالي امكانية اسقاط هذه الحوادث على احداث الزمن الحاضر الذي نعيش و نحيا فيه.

5. المراجع

أولا الكتب:

1- محمد محمد قاسم، المدخل الى مناهج البحث العلمي، دراسات منهجية (1)، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت، 1999.

2- صالح طليسي، المنهجية في دراسة القانون ، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الاولى ، لبنان، 2010

3- عقيل حسين عقيل، خطوات البحث العلمي، دار إبن كثير للطبع والنّشر والتّوزيع، سوريا، 2010.

4- احميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، الطبعة الثالثة، المغرب، 2015.

5- فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

6- عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

7- عمار عوابدي، منهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

8- عمر محمد التومي الشيباني، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثانية، إدارة المطبوعات والنشر، طرابلس (ليبيا)، 2001.

9- : محمد عبيدات، محمد ابو نصار، عقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي، القواعد و المراحل و التطبيقات، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية، الجامعة الاردنية، ط 2، دار وائل للنشر و الطباعة، 1999.

10- منذر الضامن، اساسيات البحث العلمي، الطبعة الاولى، دار المسيرة، الاردن، 2007.

ثانيا المقالات

1-فطيمة الزهراء حوتية، تطبيق المنهج التاريخي في العلوم القانونية و الادارية، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تمنغرست، المجلد 12. العدد 4، 2020، ص 218.

ثالثا: المواقع الالكترونية

mobta3th.com/dets.php ?
bts- academy.com
cte.univ-setif2.dz

الهوامش

1- محمد محمد قاسم، المدخل الى مناهج البحث العلمي، دراسات منهجية (1)، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت، 1999، ص 60.

2- انظر الموقع الالكتروني :? mobta3th.com/dets.php

3- صالح طليسي، المنهجية في دراسة القانون ، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الاولى ، لبنان، 2010، ص 43، ص 44.

4- عقيل حسين عقيل، خطوات البحث العلمي، دار إبن كثير للطبع والنّشر والتّوزيع، سوريا، 2010، ص80.

5-احميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، الطبعة الثالثة، المغرب، 2015، ص 43.

6- فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص215.

7- فطيمة الزهراء حوتية، تطبيق المنهج التاريخي في العلوم القانونية و الادارية، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تمنغست، المجلد 12. العدد 4، 2020، ص 218.

8- عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص108.

9- عمار عوابدي، منهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص262.

10- انظر الموقع الالكتروني: bts- academy.com

11- عمر محمد التومي الشيباني، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثانية، إدارة المطبوعات والنشر، طرابلس (ليبيا)، 2001، ص85.

-وتجدر الاشارة الى انه توجد مصادر اخرى للبحث التاريخي منها القصص و الاساطير و الفولكلور و الحكايات الشعبية و الكتب العلمية و الفنية و السير الذاتية لأشخاص عاشوا في تلك الفترات الزمنية موضوع الاهتمام، واستخدام مختلف النشرات و الرسومات و المجلات العامة و المتخصصة.

لمزيد من التفاصيل راجع: محمد عبيدات، محمد ابو نصار، عقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي، القواعد و المراحل و التطبيقات، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية، الجامعة الاردنية، ط 2، دار وائل للنشر و الطباعة، 1999، ص 38.

12- عمار عوابدي، منهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، مرجع سابق، ص267.

13- عمار محمد التومي الشيباني، مناهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص85.

14- عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، المرجع سابق، ص109.

15- عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، المرجع نفسه، ص110.

16- فطيمة الزهراء حوتية، المرجع السابق، ص 221.

17- عمار عوابدي، منهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، مرجع سابق، ص273.

18- عمار عوابدي، المرجع نفسه، ص277.

19- عمار عوابدي، المرجع نفسه، ص279.

20- عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، مرجع سابق، ص115.

21- احميدوش مدني، مرجع سابق، ص46.

22- راجع الموقع الالكتروني:cte.univ-setif2.dz

23- منذر الضامن، اساسيات البحث العلمي، الطبعة الاولى، دار المسيرة، الاردن، 2007، ص 132.

24- فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، مرجع سابق، ص216.

25- انظر الموقع الالكتروني: bts-academy.com

26-عمار عوابدي، المرجع نفسه، ص 279.

27- عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، مرجع سابق، ص115.

28- ملحم حسن، التفكير العلمي والمنهجية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص263.

29- فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، المرجع السابق، ص216.

30- عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص116.